

Distr.
GENERALA/47/225
S/23998
26 May 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة لمجلس الأمن



JUN 01 1992

UN/ISA COLLECTION

مجلس الأمن

السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

البنود ١٣ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٠ ،

٤٣ ، ٤٧ ، ٦١ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ،

و ٩٨ من القائمة الأولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدانوالشعوب المستعمرةالحالة في أفغانستان وآثارها علىالسلم والامن الدوليينقضية فلسطينتنشيط أعمال الجمعية العامةسياسات الفصل العنصرى التي تتبعهاحكومة جنوب افريقياالحالة في الشرق الاوسطمسألة التمثيل العادل في عضويةمجلس الامن وزيادة هذه العضويةبدء مفاوضات عالمية بشأن التعاونالاقتصادي الدولي من أجل التنميةإعادة تشكيل الأمم المتحدةوتنشطها في الميدانين الاقتصاديوالاجتماعي والميادين المتمثلةبهمانزع السلاح العام الكاملالتنمية والتعاون الاقتصادي الدوليتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنىبالبيئة والتنمية

• A/47/50

*

حماية المناخ العالمي لمنفعة
أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة
التعاون الدولي للقضاء على الفقر
في البلدان النامية
أزمة الديون الخارجية والتنمية
التعاون الدولي من أجل النمو
الاقتصادي والتنمية
المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة الى
الامين العام من ممثلي أندونيسيا ويوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

نتشرف ، نحن ممثلي رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، ورئيس الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في بالي ، اندونيسيا من ١٤ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، بأن نرفق طيا البلاغ الصحفي الصادر لدى اختتام الاجتماع المذكور (انظر المرفق) .

ونكون مهتمين إذا ما عملتم على الترتيب لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٢ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٦١ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٨ من القائمة الاولى ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) دراغومير جيوكيتش
 السفير فوق العادة المفوض
 القائم بالاعمال المؤقت
 لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
 الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) نانا س. سوتريسنو
 السفير فوق العادة المفوض
 الممثل الدائم لاندونيسيا
 لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صحفي صادر لدى اختتام الاجتماع الوزاري
لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز
في بالي ، اندونيسيا ، في الفترة من ١٤ إلى
١٦ أيار/مايو ١٩٩٢

١ - عقد اجتماع مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز على المستوى الوزاري في بالي ، اندونيسيا في الفترة ١٤ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وافتتحه رئيس اندونيسيا ، فخامة السيد سوهارتو في جلسة افتتاحية رسمية . وقد كان خطابه الافتتاحي الملهم موضع ترحيب من المشاركين بوصفه مساهمة ملموسة وقيمة في الاجتماع ، وتم اعتماده بوصفه الوثيقة الرسمية للاجتماع .

٢ - وانطلاقا من التفاهم الذي تم التوصل اليه في اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية ، المنعقد في لارناكا ، قبرص يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الذي أيده بعد ذلك اجتماع مكتب التنسيق في نيويورك في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، فقد استضافت اندونيسيا الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، ورأس الاجتماع سعادة السيد على الاتاس ، وزير خارجية اندونيسيا .

٣ - وقد شارك في الاجتماع ممثلو البلدان التالية الاعضاء في الحركة : اثيوبيا ، الاردن ، أفغانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، الرأس الأخضر ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، شيلي ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فلسطين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، ناميبيا ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، يوغوسلافيا .

٤ - كما حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية : البرازيل ، جمهورية الصين الشعبية ، الفلبين ، كوستاريكا ، المكسيك ، المؤتمر الوطني الافريقي ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، الامم المتحدة .

٥ - وحضر الاجتماع أيضا وفود ضيوف من البلدان والمنظمات التالية : استراليا ، النمسا ، بلغاريا ، كندا ، جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية ، فنلندا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، الكرسي الرسولي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، رومانيا ، سان مارينو ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، منظمة الاغذية والزراعة ، المعهد الهندي لدراسات عدم الانحياز ، اللجنة الدولية للمليب الاحمر ، لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مؤسسة الامم المتحدة للطفولة ، لجنة الامم المتحدة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، لجنة الامم المتحدة المعنية بمناهضة الفصل العنصري ، برنامج الاغذية العالمي ، منظمة المحة العالمية .

٦ - وانتخب الاجتماع أعضاء المكتب الآخرين على النحو التالي :

نائب الرئيس :

الجزائر ، غابون ، غانا ، موزامبيق ، كينيا ، بنغلاديش ، الهند ، جمهورية إيران الإسلامية ، الجمهورية العربية السورية ، شيلي ، كولومبيا ، غيانا ، بنما ، مالطة .

المقرر العام :

نيجيريا

يوغوسلافيا (بحكم منصبه)

٧ - ورحب الاجتماع باعادة تنشيط عضوية كمبوديا في الحركة كما تم قبول غواتيمالا ودولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة عضوين كاملي العضوية في الحركة ومنحت جمهورية الصين الشعبية مركز المراقب .

٨ - ونظر الاجتماع أيضا في طلبتي كرواتيا لمركز المراقب وسلوفينيا لمركز الضيف في حركة عدم الانحياز . ولكن ، نظرا لضيق الوقت والعواقب الواسعة المتعلقة بالمسألة المطروحة ، فلسوف ينظر في الطلبين في الاجتماع القادم لمكتب التنسيق في نيويورك بغية التوصل الى قرار يعرض على مؤتمر القمة العاشر .

٩ - ولانجاز الاستعدادات للاجتماع الوزاري ، اجتمع مكتب التنسيق على مستوى السفراء/كبار الموظفين في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ . وترأس الاجتماع سعادة السيد س. وريونو ، المدير العام للشؤون السياسية في اندونيسيا . وعقد اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمنهجية حركة عدم الانحياز يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٢ برئاسة وزير خارجية قبرص ، سعادة السيد جورج إياكوفو ، لمواصلة أعمالها بشأن بعض الجوانب التنظيمية والاجرائية ضمن اطار تعزيز كفاءة وفعالية الوسائل التي تتبعها الحركة في أعمالها .

١٠ - وقد كانت الاستعدادات والترتيبات التي اتخذتها اندونيسيا بوصفها البلد المضيف للمؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المقرر عقده في جاكارتا في الفترة ١-٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موضع ترحيب من جانب الوزراء الذين أعربوا أيضا عن ثقتهم في أن القمة سوف تكون حدثا له أهميته التاريخية الكبرى . كما ستهيئ الفرصة لتعزيز دور الحركة في اطار النظام العالمي الناشئ الجديد تعزيزا للوحدة والتضامن فيما بين الدول الاعضاء ، وتأكيدا لعزمها على أن تفضلع بدور فعال وملمووس في تشكيل مسار العلاقات الدولية .

١١ - وانطلاقا من المثل العليا والغايات التي تجسدت في مبادئ باندونغ العشرة في عام ١٩٥٥ ، التي جرى تطويرها في اجتماع القمة الاولى لعدم الانحياز في بلغراد ، عام ١٩٦١ ثم في مؤتمرات القمة اللاحقة ، نظر الوزراء بعين الدراسة والتقييم في الاتجاهات الراهنة في العلاقات الدولية . وأشاروا الى الاستعراض الشامل للحالة الدولية الذي أجراه اجتماع وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز في أكرا ، غانا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ثم أجروا تقييما للتغيرات الملموسة التي كانت قد بدأت بالفعل قبيل القمة التاسعة ، ولاتزال تتكشف بإيقاع سريع .

١٢ - وأوضحوا أيضا أن العالم المعاصر يعكف على عملية التخلص من تركة وتشوهات الحرب الباردة . وقد جاء وقف التوترات بين الشرق والغرب ليشكل تحسنا كبيرا في آفاق السلم والامن ونزع السلاح على المستوى الدولي وبالذات في مجال نزع السلاح

النووي ، مما يدفع الى عقد آمال عراض على "مكسب من السلم" حقيقي وملمووس . ودعوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تحقق المزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي باعتبار أن المواجهة لم تعد تساير روح العصر الراهن ، في حين أن الحوار والمفاوضة يزدادان أهمية بالنسبة لحل الخلافات بين الخصوم السابقين . كما أن النزاعات المطولا تفسح الطريق أمام عملية السلم في مناطق الازمات العديدة ، فضلا عن أن التطورات الإقليمية ما برحت تنطوي باستمرار على حوافز بارزة لتطوير العلاقات الدولية . ولسوء يسهم قيام حكومة اسلامية وغير منحازة جديدة في أفغانستان في تمهيد السبيل أمام مشاركة الشعب مستقبلا في النظام السياسي في بلده مما يمثل نموذجا واضحا لدعم السلم والاستقرار في مختلف المناطق . وتعتز الحركة بموقفها القائم على المبادئ الذي جعله تسهم بنصيبها في هذه التغيرات المثيرة التي تجتاح العالم كله . وفي هذا الصدد أكد الوزراء على أهمية الجهود التي يبذلها أعضاء الحركة وصولا الى إزالة الأسباب الكامنة وراء القلاقل والازمات الإقليمية ، على نحو ما شهدته قمة طهران الثلاثية المعنية بمسألة ناغورنو - كارباخ . كما اعتبر الوزراء أن قبول ليبيا قرار مجلس الأمن ٧٣١ يشكل خطوة ايجابية ، وناشدوا جميع الأطراف المعنية تسوية منازعاتهم بطريقة عادلة وسلمية .

١٣ - إلا أن الوزراء لاحظوا أن الاتجاهات الآخذة بالظهور نحو قيام عالم وحيد القطب يتميز بعناصر جديدة في المنظور السياسي الدولي المعقد قد تحد من إمكانيات حل المشاكل العالمية القائمة اليوم ، حيث أن مصالح بلدان حركة عدم الانحياز وسائر البلدان النامية لا تؤخذ في الاعتبار كما يجب . وارتأوا أنه ينبغي ألا يغيب عن ذهن الحركة أن الاضطراب الطويل الامد والاستياء الجائش والنزاعات العنيفة مازالت تخرس بعض مناطق العالم ، مثلما هو الشأن في بعض مناطق افريقيا وآسيا الوسطى وأنحسا أخرى من العالم .

١٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك ودعوا الى الوقف الفوري للمعارك وسفك الدماء . ودعوا الى الاحترام الكامل للسلام الإقليمية للبوسنة والهرسك . ودعوا أيضا الى الانسحاب السريع لجميع القوات الخارجية من البوسنة والهرسك . وناشدوا الأمين العام للأمم المتحدة وزع قوات لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بغية إعادة السلم والأمن عن طريق التسوية السلمية . وحث الوزراء جميع البلدان المعنية على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة

وعلى دعم جميع جهود السلم . وشددوا على أهمية صون التراث الثقافي للبوسنة والهرسك ، خاصة سراييفو وموستان ، وأعربوا عن دعمهم للمبادرات التي يجري اتخاذها لذلك الغرض . وحشوا كذلك المجتمع الدولي والأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا النزاع . وأعربوا عن أملهم في أن تنجح يوغوسلافيا في حل مشاكلها في أسرع وقت ممكن وأن تواصل أداء دور نشط وهام في العلاقات الدولية ، خاصة في حركة عدم الانحياز .

١٥ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن فلسفة الحركة مازالت مناسبة بنفس الدرجة التي كانت عليها في أي وقت مضى كما ظلت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها كما هي . إلا أن تطلعات بلدان عدم الانحياز للمساواة الحقة ، والاستقلال الحقيقي ، والتنمية غير المقيدة مازالت غير ملبأة الى حد كبير . وقد ارتأى الوزراء ، أن من الضروري لتحقيق أهداف الحركة في هذا الوضع العالمي الشديد التغير ، أن تبدأ الحركة عملية تكيف مع الحقائق الدولية الجديدة تتسم بالحيوية ، وتتم في الوقت المناسب ، فضلا عن صياغة وتنفيذ استراتيجيات ونهج مناسبة . وستمكن الحركة ، عن طريق تأمين المزيد من الوحدة والتضامن ، من الاستفادة على نحو كامل من الغرض المتزايدة ، ومواجهة التحديات الجديدة في الوضع المتطور والتأثير بدرجة أكبر على اتجاه التطورات العالمية وعلى إدارة العلاقات الدولية .

١٦ - ويحتم التحول الجذري في المسار الحالي للعلاقات الدولية تنشيط الأمم المتحدة وإعادة تشكيل هياكلها وإضفاء الديمقراطية عليها ، بوصفها المحور لعملية حيوية متعددة الأطراف في ميدان صيانة السلم والأمن وكذلك في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية . وشدد الوزراء على أهمية التأييد الكامل لميثاق الأمم المتحدة وللتنفيذ غير التمييزي وغير الانتقائي لأحكامه ولقرارات الأمم المتحدة . ورحب الوزراء بالمساعي المبذولة حاليا لإصلاح الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها وفعاليتها ، بما في ذلك المساعي التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة . وارتأوا في هذا الصدد ، أن من الأساسي أن تشارك الحركة على نحو أكثر نشاطا في هذه المساعي . وأعربوا عن اعتقادهم بأن قيام علاقة متوازنة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنشط والأمين العام أمر حتمي . وفي هذا الصدد ، تجب مواصلة السعي الى تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها محفلا للتداول والتفاوض واتخاذ القرارات بشأن جميع القضايا التي تحظى بالاهتمام العالمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، تنبغي إعادة النظر في العضوية الحالية لمجلس الأمن بهدف التعبير عن زيادة العضوية في الأمم المتحدة وتشجيع قيام تمثيل أكثر عدلا وتوازنا

لأعضائها . وينبغي أن يتسم أداؤها بالشفافية وأن تتسم عملية اتخاذ القرارات فيها بالديمقراطية ، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن . وفي هذا السياق ، يكتسي دور مجموعة حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن أهمية بالغة .

١٧ - ورحب الوزراء بعقد مؤتمر مدريد ، وجهود السلم المبذولة حاليا لإيجاد حل عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط ، تشكل قضية فلسطين محوره الاساسي . وأكدوا من جديد رأيهم بأن مؤتمر السلام ينبغي أن يسعى الى التنفيذ السريع لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، التي تطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة وتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وكرر الوزراء إدانتهم لسياسات العدوان والاحتلال والضم والقمع التي تنتهجها اسرائيل ، فضلا عن رفضها المستمر لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع . ولا يمكن السماح باستمرار هذه السياسات . ومن المؤسف جدا أن تتخلف اسرائيل عن الاستجابة لمبادرة السلم التي قام بها المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي قدم بالفعل مقترحات متوازنة ومعقولة يمكن أن تؤدي الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربي الإسرائيلي . ومن المحتمل جدا أن يؤثر فشل عملية السلم الجارية على السلم والأمن الدوليين . ولذلك ، فإن الحل العادل والشامل والدائم لقضية فلسطين أصبح الآن أكثر حتمية ، وينبغي أن يظل تحقيقه هدفا ذا أولوية بالنسبة للحركة . وما زال الوزراء على اقتناع بالحاجة الى تحقيق تسوية شاملة يتم التوصل اليها بالتفاوض عن طريق مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، المعقود تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاعضاء في مجلس الأمن . وحثوا جميع الاطراف على بذل كل ما في وسعها لدعم الجهود المبذولة لإيجاد حلول .

١٨ - وقد اجتمعت لجنة التسعة الوزارية المعنية بفلسطين تحت رئاسة معادة السيد علي العطاس ، من اندونيسيا ، وقدم لها وزير خارجية دولة فلسطين موجزا وافيا عن عملية السلم في الشرق الأوسط الجارية حاليا . وأيدت اللجنة التقييم الذي مفاده أن اسرائيل مازالت راغبة عن إحراز تقدم وأنه ينبغي بذل جهود لتعجيل عملية السلم .

١٩ - ولاحظ الوزراء بداية تغيير ذي مغزى تجاه مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا . إلا أنهم أعربوا عن أسفهم لتكرار أعمال العنف التي لا يمكن أن تعزى إلا لاستمرار الفصل العنصري . وهذا التطور ، إذا ظل مطلق العنان ، قد يقوض عملية السلم ويهدد الأمن ، لذلك يرى الوزراء أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تشارك على

نحو نشط في الجهود المبذولة لإنهاء أعمال العنف . وأرتأوا أن مقترحات نظام بريتوريا فيما يتعلق بالترتيب المؤقت وإصدار دستور جديد مازالت بعيدة جدا عن أن تفي بمطالب القوى المناهضة للفصل العنصري . ومازال الوزراء يأملون ألا تضيع الفرصة التاريخية السانحة في جنوب افريقيا لانتهاء الفصل العنصري وأن تسفر عملية التفاوض ، بما في ذلك العملية التي يفضّل بها المؤتمر المتعلق بإقامة دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا ، عن التغلب على الحواجز المتبقية التي تحول دون بناء دولة جديدة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا . وحشوا كذلك المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة للأغلبية في جنوب افريقيا من أجل إقامة دولة جديدة ديمقراطية في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، رحبوا بتقرير صندوق افريقيا .

٢٠ - وشدد الوزراء ، وهم يسلمون بعدم قابلية السلم ونزع السلاح والتنمية للجزئة ، على أن تنشيط النمو والتنمية ، والقضاء على الفقر ، وإنهاء الاستعمار والاحتلال الاجنبي مازالت تشكل أولوية وتحديا رئيسيا في الوقت الراهن . ولاحظوا أن التغيرات الإيجابية الأخيرة على الساحة السياسية ، وفرت فرصة حقيقية لطرق هذه المسائل بجدية وعلى نحو شامل .

٢١ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء تزايد صعوبة البيئة الاقتصادية الخارجية ، التي هي أساسا نتيجة للسياسات والممارسات الاقتصادية السلبية لبلدان الشمال ، إذ انها تعرقل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية في وقت تبذل فيه محاولة للقيام بعمليات إصلاح وتكيف اقتصادية . والبلدان النامية تشلها باستمرار أعباء الديون ، ويعوزها التمويل الانمائي ، وتحرم من فرص الوصول المناسبة الى أسواق البلدان المتقدمة النمو بسبب زيادة الحمائية ، وتعرقلها الانخفاضات المستمرة في أسعار السلع الأساسية . وأعربوا عن أسفهم لاستمرار استخدام التدابير القسرية الاقتصادية ضد البلدان النامية . ودعا الوزراء الى الخروج سريعا من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بنتيجة تتسم بالنجاح والشمول والتوازن . ولهذا الغرض ، حشوا البلدان المتقدمة النمو على إيجاد حلولاً لمصاعبها على وجه السرعة وعلى نحو يتسم بالشفافية ، آخذة في الاعتبار مشاغل البلدان النامية .

٢٢ - وبالرغم من الحالة الاقتصادية التي لا تبعث على الأمل ، سلم الوزراء بالحاجة الملحة إلى الاستفادة من مجموعة الغرض الناشئة وذلك بهدف تعزيز آفاق التعاون الدولي من أجل التنمية . فالتقدم التكنولوجي السريع يدفع عملية انتشار الطابع العالمي والترابط في الاقتصاد العالمي والتكامل الاقتصادي الاقليمي . ولاحظ الوزراء

بمعين الرضا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، واعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات ، والتقدم المحرز في الونكتاد الثامن كما انعكس في وثيقته الختامية "شراكة جديدة من أجل التنمية : التزامات قرطاجنة" . ويمكن لهذه الاتفاقات القائمة على توافق الآراء ، إذا ما توبعت ونفذت ، أن تيسر عملية إشراك الشمال المتقدم النمو في حوار بنّاء بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية يقوم على المساواة والإنصاف والمصالحة المتبادلة . وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل الإنمائي .

٢٣ - وأما التوقعات والطلبات المتنامية في المجتمع الدولي بشأن تعزيز نوعية الحياة والتقدم الاجتماعي فقد اكتسبت مزيداً من الملحاحية والأهمية . وأشار الوزراء إلى أن حماية البيئة ، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر تعزز بعضها بعضاً وتتطلب شراكة عالمية جديدة . وفي هذا الصدد ، اعتبروا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ مؤتمراً يتسم بأهمية تاريخية إذ يوفر مناسبة للحكومات تتناول فيها على أعلى المستويات مسألة البيئة والتنمية بطريقة متكاملة وشاملة ومتوازنة . ورحبوا بإعلان كوالالمبور بشأن البيئة والتنمية الذي اعتمد بالإجماع في المؤتمر الوزاري الثاني للبلدان النامية المعني بالبيئة والتنمية المعقود في كوالالمبور في ٢٦ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بوصفه إعلاناً يعكس هموم وتطلعات البلدان النامية ويساهم إيجابياً في قمة ريو القادمة . وفي الوقت نفسه ، حث الوزراء على تقديم الدعم الدولي لعقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية .

٢٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء خطر الجوع الذي يلوح في الجنوب الأفريقي بسبب الجفاف الواسع النطاق . وإن أحاط الوزراء علماً بالجهود المنسقة التي تبذلها بلدان المنطقة من خلال مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي بغية تجنب هذا الخطر ، أعربوا عن تقديرهم للمساعدة المقدمة حتى الآن من بعض أعضاء المجتمع الدولي ونادوا بتقديم مزيد من المساعدة السخية من المانحين لدعم هذه الجهود .

٢٥ - وكرر الوزراء التأكيد بأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يمثل وسيلة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي والتعجيل بالتنمية ، ويشكل عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل هياكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس يتسم بقدر أكبر من العدل والإنصاف . ويمكنه أيضاً أن يفتح فرصاً جديدة

لزيادة حجم التجارة وزيادة فرص الوصول إلى الموارد المالية والقدرات التكنولوجية المعززة ، مما يزيد بالتالي قدرتها على المساومة إزاء شركائها في البلدان المتقدمة النمو . وفي هذا الصدد ، عزم الوزراء على بذل قصارى جهدهم لتشجيع وتعزيز التعاون داخل الجنوب في جميع الميادين . وفي سبيل هذه الغاية ، يشعرون بالحاجة إلى إعادة تنشيط آليات هذا التعاون ، أي اجتماعات البلدان المنسقة في برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي .

٢٦ - وأكد الوزراء صحة حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية على النطاق العالمي ، بما فيها الحق في التنمية ، هذه الحقوق المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومكوك دولية أخرى ذات صلة ، مثل القانون الإنساني الدولي ، التي تشكل أساسا مشتركا لاحترام كرامة الإنسان وكماله . إلا أن الوزراء لاحظوا استمرار الانحراف عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحقوق الإنسان من قِبَل بعض أعضاء المجتمع الدولي ، في حين يحتجون بالجوانب المدنية والسياسية لحقوق الإنسان كشرط لتقديم المساعدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الممارسات تقوض ضرورة اتباع نهج متوازن إزاء حقوق الإنسان . وإذ أكد الوزراء على الرأي القائل بأن التعبير عن حقوق الإنسان وتنفيذها على الصعيد الوطني يعتبر مسؤولية كل حكومة من الحكومات ، شدد الوزراء على القول بأن الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يمكنها أن تنجح إلا من خلال التعاون الدولي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وليس من خلال المواجهة أو فرض قيم غير مناسبة . ورأى الوزراء أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سوف يعقد في عام ١٩٩٣ ينبغي له أن يتناول جميع جوانب حقوق الإنسان وأن يضمن اتباع نهج عادل ومتوازن إزاءها .

٢٧ - وتمشيا مع الطابع التحضيري للاجتماع وبغية إدماج الحركة ، بوصفها عنصرا حيويا ومنتجا ، في التيار الرئيسي للتعاون الدولي ، وافق الوزراء على أن يقدموا إلى المؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز توصياتهم بشأن مساهمة الحركة في تكوين نظام عالمي جديد يقوم على العدل والإنصاف . وأوصوا أيضا بأن يتم البت في مسألة مكان انعقاد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في المؤتمر العاشر الذي سيعقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

٢٨ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق للترتيبات والمرافق الممتازة التي تم توفيرها وللضيافة الحارة والسخية التي أبدتها حكومة اندونيسيا وشعبها .